

الخاتمة:

إن الاهتمام بدراسات الجدوى يرجع إلى كونها وسيلة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية. ولقد حاولنا في هذا البحث إبراز أهمية دراسات الجدوى من خلال تأصيل الجوانب النظرية فيما يتعلق بتقييم المشروعات الاستثمارية، والكشف عن دور هذه الدراسات في اتخاذ قرار تمويلها. ولقد استطعنا أن نتوصل إلى النتائج التالية:

- إن إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري هي في الأصل سلسلة من الدراسات المترابطة والمتكاملة لجوانب مختلفة في المشروع، منذ ظهوره كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبوله أو رفضه، وإنجاز هذه الدراسة يتوقف على مدى توافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع وعلى وجود فريق عمل متخصص يمتلك خبرات ومهارات متنوعة في إعداد مثل هذه الدراسات.
- تعتبر دراسات الجدوى ضرورية لكل المشروعات باختلاف أحجامها وأنواعها، إذ يمكن القيام بها لمشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو عند الإحلال والتجديد أو رغبة في التطوير التكنولوجي، ويتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعته وحجم الأموال المستثمرة فيه.
- تمثل الدراسة التسويقية أولى وأهم مراحل الدراسات الخاصة بجدوى المشروع، والتي يجب أن تثبت وجود فجوة تسويقية بين الطلب والعرض للمخرجات المتوقعة للمشروع إنتاجها، وأنها فجوة يتوقع استمرارها، ويشكل حجم المبيعات المتوقع والمتحصل عليه من هذه الدراسة أساساً لتتعلق منه الدراسة الفنية والهندسية في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع، وطريقة الإنتاج المناسبة، والجوانب الفنية الأخرى.
- إذا كانت التقديرات الخاصة بالإيرادات المتوقعة من المشروع تعتمد بشكل أساسي على الدراسة التسويقية، فإن تقديرات التكاليف الاستثمارية تعتمد على الدراسة الفنية.
- إن قرار إنشاء مشروع استثماري يحتاج إلى التأكد من مدى توافر مصادر التمويل وبتكلفة مقبولة اقتصادياً، وأن يتناسب العائد المتوقع من الاستثمار مع المخاطر المصاحبة له، ومع تكلفة الحصول على الأموال وكذا تكلفة الفرصة البديلة.

- يعتبر البعد البيئي من أهم المعايير الحاسمة في قرار تنفيذ المشروعات الاستثمارية وخاصة الصناعية منها، ويهدف تقييم الأثر البيئي إلى التأكد من عدم وجود آثار بيئية ضارة ناتجة عن تنفيذ المشروع المقترح بدرجة غير مقبولة، وأنها غير قابلة للامتداد في الأجل الطويلة.
- يمكن القيام بعملية التقييم للمشروعات الاستثمارية على المستويين التاليين:
 - 1- التقييم المالي أو التجاري: ويعكس وجهة النظر الخاصة للمستثمر، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ويعتمد على استخدام الأسعار السوقية في عملية التقييم.
 - 2- التقييم الاقتصادي والاجتماعي: ويعكس وجهة نظر المجتمع ككل، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الرفاهية الاقتصادية، ويعتمد على استخدام الأسعار الاقتصادية التي تعكس التكلفة الحقيقية، كما يأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمشروع.
- تعتمد عملية التقييم المالي على مجموعة من المعايير المرتبطة بهدف الربحية التجارية والتي تفترض وجود حالة التأكد بالنسبة للمستقبل، والتي تعتبر حالة بعيدة عن الواقع لأن القرار الاستثماري يخضع لمجموعة من المتغيرات يصعب التنبؤ بسلوكها بشكل مؤكد، كما أنه يتم اتخاذه في ظل مخاطر محسوبة، ولا يمكن تجنبها كلية. وتساهم دراسات الجدوى كأداة فعالة في اتخاذ القرار الاستثماري في ظل هذه الظروف، وذلك بتقييمها والحد من آثارها على العائد الاقتصادي المتوقع.
- تظهر أهمية دراسة الجدوى بوصفها كمستند يثبت ربحية المشروع الاستثماري، وجدارته الائتمانية، مما يجعلها صالحة للحصول على التمويل المصرفي، وهي بذلك تشكل أحد الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه.
- يعمل البنك على تصويب دراسة الجدوى للمشروع المقدمة إليه بما يستجيب مع معاييره الخاصة وذلك من خلال التحقق من سلامة الافتراضات التي قامت عليها هذه الدراسة، وقد يلجأ إلى طلب الضمانات لزيادة الاحتياط رغم ما قد تتوفر عليه الدراسة من الدقة والشمولية.
- إن تفعيل دور دراسات الجدوى في عملية صنع القرار الاستثماري والتمويلي يحتاج إلى ضرورة توفير الإعداد العلمي والعملية لمثل هذه الدراسات، والإحاطة بجميع جوانبها، وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة، كل هذا سيسمح بتحقيق درجة معينة من اليقين عند اتخاذ القرار، وفعالية في استخدام الموارد. وبغرض اختبار بعض الجوانب النظرية والمتعلقة بكيفية إعداد دراسة جدوى لمشروع استثماري وتطبيق معايير التقييم المدروسة، قمنا باختيار دراسة حالة تطبيقية لمشروعين استثماريين صناعيين، تم وضع دراستيهما على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA) بورقلة لغرض الحصول على قرض استثماري.

واستطعنا أن نصل إلى النتائج التالية:

- **بالنسبة للمشروع الأول:** والمتمثل في مصنع لإنتاج الحليب، ومن خلال نتائج التقييم المالي والاقتصادي تبين أن المشروع يتوفر على إمكانية سداد القرض الممنوح له في الأجل المقررة بالنظر إلى العوائد المالية المرتقب تحقيقها، كما يتوافر على مزايا اقتصادية واجتماعية تتمثل خاصة في خلق مناصب العمل، ودعم الإنتاج الوطني، والمساهمة في إحلال الواردات.
- **بالنسبة للمشروع الثاني:** والمتمثل في وحدة لتحويل المواد البلاستيكية (UTPS)، وهو بمثابة توسعة لنشاط مؤسسة قائمة ومتواجدة في المنطقة، ولقد أظهرت نتائج التقييم المالي والاقتصادي توافر المشروع على مؤشرات جد إيجابية، وذلك من خلال قدرته على تحقيق تدفقات نقدية تسمح بتغطية الالتزامات المالية في أقرب الآجال، كما أن المشروع يتمتع باستقلالية مالية معتبرة، نظرا لوجود هيكل تمويلي يعتمد على الموارد الذاتية أكثر من الموارد الخارجية، مما يسهل في حصوله التمويل المناسب من البنك، زيادة على ذلك توافره على مزايا اقتصادية واجتماعية، كل هذا يشجع على قبول المشروع.

إلا أنه بالمقابل هناك نقائص تم تسجيلها على مستوى هذه الدراسات، تتمثل خاصة في:

- إن تقييم المشروع والحكم على مردوديته يتطلب وجود إطار زمني تتم فيه الدراسة يمثل فترة حياة المشروع، وهذا ما يعتبر غائب في الدراستين. فبالنسبة للمشروع الأول، فترة الخمس سنوات هي فترة تستجيب للمعايير البنكية، ولا تسمح لنا بالاعتماد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم.
- غياب أدوات ومؤشرات تحليل المخاطر المحيطة بالمشروع، خاصة تحليلات الحساسية في العملية التقييمية لدى البنك، رغم ما تشكله من أهمية في صنع القرار.
- غياب البعد البيئي في هذه الدراسات، رغم ما تمثله من أهمية كبرى في تحليل جدوى المشروع. ومما سبق عرضه، ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها، لا يفوتنا أن نقدم بعض التوصيات الخاصة بعملية إعداد دراسات الجدوى، والتي من شأنها حل بعض المشاكل والنقائص التي تواجهها مثل هذه الدراسات، و تفعيل دورها في تقييم وتمويل المشروعات الاستثمارية نذكر منها:
- يجب أن تكون دراسة الجدوى شاملة ودقيقة وموضوعية، مستوفية الجوانب المتعددة والخاصة بالمشروع.
- ضرورة إشراك المتخصصين والخبراء في إعداد مثل هذه الدراسات .
- الرفع من مستوى كفاءة العاملين في إدارة القروض بالبنك، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بكافة جوانب المشروع لاتخاذ القرار السليم.

- ضرورة توفر قاعدة معطيات وبيانات دقيقة مستحدثة تسمح بالإعداد الجيد لهذه الدراسات على أسس عملية، وتقديرات سليمة.
 - التنسيق مع الهيئات المسؤولة عن متابعة الاستثمار بضرورة الإعداد الجيد للدراسات المقدمة للمشروعات الاستثمارية، والالتزام بوضع مجموعة من المقاييس في إعداد هذه الدراسات.
 - تضمين الجانب البيئي في دراسات جدوى المشروعات، والالتزام بمعايير السلامة البيئية كشرط في قبولها.
 - المساهمة في إعداد أدلة توجيهية تساعد المستثمر الخاص أو العام في فهم مراحل إعداد دراسات الجدوى.
- وفي الأخير نتساءل عن مستقبل هذه الدراسات في ظل ظروف العولمة والتحول التكنولوجي المستمر وما هي الأساليب والأدوات الممكن استعمالها في تقييم المشروعات الإستثمارية في ظل هذه الظروف؟ وبهذا التساؤل نفتح بابا للآخرين للبحث في هذا الموضوع بين أهل الدراسة والاختصاص، وإثراء الجوانب العلمية والعملية فيه .